في الحدث

▪ حازم مبيضين

خسارة البابا شنودة

لم يخسر أقباط مصر وحدهم زعيمهم الديني البابا شنودة، وإنما فقد العالم العربي في هذا الظرف بالذات زعيماً وطنياً، تجاوز تأثيره أرض الكنانة، ليؤكد بالعديد من المواقف الجذرية، انتماء أقباط مصر إلى محيطهم العربي الإسلامي، وتناغمهم مع القضايا الوطنية ذات الطابع القومي، وهو الذي عرف ليس فقط كرجل مصلح، وإنما كصمام أمان للعلاقة بين أقباط مصر ومسلميها، وهي علاقات شهدت بعض التوترات على يد متشددين ظلاميين من الطرفين، وكان البابا قادراً على لجمها، ومنع شررها من التحول إلى حريق يطال الجميع.

أخيراً رحل صاحب المقولة الرائعة (مصر وطن يعيش فينا، وليست وطناً نعيش فيه)، وهو الذي رضع من أمهات مسيحيات ومسلمات، بسبب وفاة والدته عقب ولادته، وكرس حياته كلها داعياً للوحدة الوطنية، لكنه رحل عن بلد يواجه ظروفاً قاسية وملتبسة، وكرس أربعين عاماً قضاها جالساً على كرسي البابوية، لإغلاق الباب أمام الفتنة الطائفية، وخدم في القوات المسلحة المصرية كضابط احتياط، ومارس العمل الصحفي، وكان عضواً في نقابة الصحفيين، وكان يقرض الشعر كما كانت ثقافته الاسلامية واسعة.

كان البابا شنودة زعيماً وطنياً، اصطدم مع الرئيس السادات، لاعتراضه على أسلوبه في التصدي لعنف الإسلاميين في سبعينيات القرن الماضي، كما رفض معاهدة السلام مع إسرائيل، بسبب إجراءات الاحتلال في مدينة القدس، وحدد السادات إقامته في دير وادي النطرون عام ١٩٨٩، كان رمزاً للتعايش بين الأديان، ووصل به الأمر حد إقامة حفلات إفطار رمضانية لكبار الشخصيات، من مختلف قطاعات المجتمع المصري.

بعد غياب هذه القامة المديدة، ستواجه الكنيسة المصرية مأزقاً كبيراً ليس فقط فيمن يخلفه، ولكن أيضاً في طبيعة الشخصية القيادية التي ستتولى هذه المهمة، التي يختلط فيها السياسي بالديني، بعد أن ثبت البابا الراحل لنفسه شخصيةً سياسيةً نافذة، صحيح أن ذلك أدى إلى معارضته من قبل التيار العلماني، الذي يرفض تدخل البابا في الشؤون السياسية للأقباط، على اعتبار أنهم جزء أصيل من نسيج المجتمع المصري، لا يجوز لأي زعامة دينية أن تتدخل في شؤونهم السياسية، لكن السؤال الملح هو هل باستطاعة البابا الجديد، أن يملأ الفراغ السياسي، الذي تركه البابا شنودة، الذي ظل في بؤرة الأحداث طوال الثلاثين عاما الماضية، وكانت له مكانته السياسية في سدة النظام والدولة.

بعد البابا شنودة، يرى بعض الأقباط أنه لا ضرورة لانتظار صفات غير عادية في البابا القادم، إذ أن ما تميز به البابا الراحل من كاريزما، وصفات شخصية سياسية كان استثناءً، ولكن القاعدة في الصفات التي يجب أن تتوفر في البابا القادم، هي صفات وشروط محددة، كنسية أكثر منها سياسية، وبعضهم يريد أن يعود المنصب إلى أصوله، وألا يكون الزعيم الروحي للأقباط زعيماً سياسياً، المطلوب اليوم أن لا يخرج البابا عن الدور الروحي للكنيسة، وترك الامور السياسية للأقباط، بوصفهم مواطنين، ومشاكلهم كمشاكل جميع المصريين، ولا يجب أيضا أن تتدخل الكنيسة في حل المشاكل الطائفية، بل يجب تفعيل القانون، ومواجهة المتورطين في المشاكل الطائفية، كمواطن في مواجهة مواطن، وليس كقبطي في مواجهة مسلم.

غياب البابا شنودة في هذه الظروف، يثير مخاوف الدولة المصرية، من عدم احتواء البابا القادم لملف الفتنة الطائفية، لأن البابا شنودة تعامل معه بحكمة ووطنية، جاءت في الغالب على حساب الأقباط، حتى إن الكثيرين منهم في هذا الملف عارض البابا، ولكنه تحمل، وكانت الضريبة التي دفعها البابا للحفاظ على وحدة مصر، كان البابا أمام أحد طريقين، إما المواجهة وهذا كان سيعصف بوحدة مصر، أو الاحتواء حتى ولو كان الأمر على حساب الأقباط، ولكنه اختار الاختيار الثاني مدفوعاً بمشاعره الوطنية.

رحم الله البابا شنودة، وعوض مصر عنه خيراً.

الأمين العام بان كي مون يخاطب المندوبين خلال حفل افتتاح حوار جاكرتا ٢ للدفاع الدولي لعام ٢٠١٢

اتفاق في مجلس الأمن على نص بيان رئاسي

بان كي مون: الوضع في سوريا لا يُحتمل

□ نيويورك / أ. ف. ب

أعلن دبلوماسيون أن مجلس الأمن الدولي يستعد لتبني بيان رئاسي حول سوريا يدعم الوساطة التي يقوم بها مبعوث المنظمة الدولية والجامعة العربية كوفي عنان.

وكان امام الدول الاعضاء مهلة حتى الساعة ٩،٠٠ الاربعاء (١٣،٠٠ ت.غ) لكي تقدم اعتراضاتها على النص الذي تقدمت به فرنسا، لكن لم تقم اي دولة بذلك. واعتماد مشروع البيان رسميا في مجلس الأمن يتوقع ان يتم عند حوالي الساعة ١٤،٠٠ ت غ كما أوضح الدبلوماسيون.

ويطلب النص من الرئيس السوري بشار الأسد والمعارضة السورية "العمل بحسن نية" مع عنان و"التطبيق الكامل والفوري" لخطة حل الأزمة المؤلفة من ست نقاط وطرحها عنان في أثناء محادثاته في دمشق.

ويذكر النص الذي حصلت فرانس برس على نسخة منه من بين مقترحات عنان وقف العنف وفرض وقف تدريجي لإطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية وإطلاق حوار سياسي. والنص هو "بيان رئاسي" أي انه اقل وزنا من قرار، ويتم تبنيه بالإجماع، من دون إمكانية استخدام حق النقض. وكانت موسكو وبكين استخدمتا حق النقض لمنع تبني مشروعي قرار في مجلس الامن حول سوريا طرحا في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١١ وشباط/فبراير الفائت.

في أثناء المفاوضات الشاقة حول النص أعربت روسيا عن تحفظاتها على عدة نقاط. وقال وزير خارجيتها سيرغي لافروف ان بلاده الحليفة التاريخية لسوريا ترفض ان يبدو البيان "انذارا" للنظام السوري.

ولم يعد البيان ينص على بحث المجلس "في اجراءات اضافية" في حال امتناع دمشق عن تطبيق خطة انان واكتفى بالاشارة الى "مراحل لاحقة" وهي عبارة اكثر غموضا واقل تهديدا.

واعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف انه يامل في ان يتم اعتماد بيان رئاسي في مجلس الامن الدولي حول سوريا اليوم الاربعاء بعد "التوافق" على مقترحات لانهاء الازمة في ذلك البلد.

وقال لافروف عقب لقاء مع نظيريه الالماني والبولندي في برلين "لقد توصلنا الى توافق لدعم المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص للامم المتحدة والجامعة العربية كوفي عنان" مضيفا "شركاؤنا من دول غربية طلبوا مهلة صغيرة للتفكير بها، وامل في ان تنتهي هذه المهلة اليوم وان يتم اعتماد الوثيقة

من جانبه أكد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، "إن الوضع في سوريا أصبح لا يحتمل وليس لدينا وقت لإضاعته." في غضون ذلك أشار تقرير صادر عن لجان التنسيق المحلية ان عدد القتلى في مختلف المناطق السورية، الثلاثاء، بلغ ٥٢ قتيلا أغلبهم في مدينة حمص التي شهدت عمليات قصف مكثفة.

وأضاف كي مون للصحافة في إندونيسيا "وآمل أن يتوحد الصف الدولي، وخصوصا في مجلس الأمن لنتمكن من التحدث بصوت واحد."

وتأتي هذه التصريحات في الوقت الذي أكدت منظمة "هيومان رايتس واتش" في عدد من الرسائل الموجهة إلى قادة المعارضة السورية، على وجود أدلة على عمليات خطف وتعذيب بالإضافة إلى إعدامات تنتهجها قوات المعارضة.

وقالت مديرة مكتب الشرق الأوسط لدى منظمة هيومان رايتس واتش، سارة ليا: "التكتيكات الوحشية للحكومة السورية في التصدي للمظاهرات، لا تبرر هذه العمليات التي تقوم بها المعارضة."

وتشير الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة الى مقتل ما لا يقل عن ٨ آلاف شخص في سوريا منذ بدء الأحداث، ولا يمكن التأكد من هذه الأرقام بصورة نهائية بعد منع دخول وسائل الإعلام الدولية إلى الأراضي السورية، إلا أن المعارضة تشير إلى أن أعداد القتلى تجاوز كل الأرقام المعلنة.

يأتي هذا في الوقت الذي تشهد فيه العاصمة السورية، دمشق مواجهات عنيفة بين الجيش السوري الحر والقوات النظامية في عدد من المناطق خلال الأيام القليلة الماضية، أبرزها كان منطقة "المزة" التي تكثر فيها السفارات والدوائر الحكومية بالإضافة إلى منازل عدد من المقربين لشخص الرئيس السوري بشار الأسد.

من جانب آخر أعلنت جماعة إسلامية الأربعاء مسؤوليتها عن تفجير منشآت أمنية في دمشق الأسبوع الماضي، قائلة إن الهجمات "جاءت ردا على قصف القوات السورية لحمص ومدن أخرى".

وتوعدت الجماعة، التي تُطلق على نفسها اسم "جبهة النصرة لأهل الشام"، بشن المزيد من الهجمات على القوات والأهداف الحكومية في المرحلة المقبلة.

وجاء في بيان نُشر على موقع "شموخ الإسلام" الذي يستخدمه الإسلاميون أن "جبهة النصرة تتبنى عملية فرع الأمن الجوّي وإدارة الأمن الجنائي بدمشق".

وقال البيان، الذي عنونته الجماعة "القصف بالنسف": "قام جنود جبهة النصرة -أعزها الله - بسلسلة من العمليات العسكرية في عدة محافظات ضد أوكار النظام. وكان أبرزها فرع الأمن الجوي وإدارة الأمن الجنائي في دمشق."

وأضاف البيان: "نود أن نحيط النظام علما بأن ردنا على جرائمه في كرم الزيتون من قتل للعوائل بأطفالهم ونسائهم وشيوخهم وكذلك اغتصابه للنساء سيكون لاحقا بأذن الله."

ومضى البيان يقول: "نقول له أوقف مجازرك ضد أهل السنة، وإلا فإنما عليك إثم النصيريين (العلويين)، والقادم أدهى وأمر بإذن الله تعالى."

أنصار صالح يهاجمون رئيس الحكومة في البرلمان

□ صنعاء / رويترز

هاجم عدد من نواب حزب المؤتمر الشعبي (الحزب الحاكم) في اليمن رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد سالم باسندوة بعنف. وفي جلسة برلمانية عنيفة الثلاثاء وجه رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام سلطان البركاني إلى رئيس الوزراء عدداً من التهم، قائلا: "إن باسندوة تحول إلى محرض على الفتنة وإلى الوقيعة بين أطراف العمل السياسي".

وجاء هذا الهجوم المكثف على شخص رئيس الوزراء بعد كلمته القوية التي ألقاها قبل أمس في حفل فني وخطابي نظمه شباب ساحة التغيير في العاصمة صنعاء في ذكرى "جمعة الكرامة" أعنف جمعة شهدتها اليمن، حيث سقط خلالها أكثر من ٥٠ شهيدا.

واتهم رئيس الوزراء الرئيس السابق علي عبد الله صالح وأتباعه، باقتراف تلك المجزرة البشرية التي راح ضحيتها أكثر من ٥٠ شاباً، كما أن كلمة باسندوة هي الأخرى جاءت رداً منه على كلمة للرئيس السابق علي عبد الله صالح قبل أسبوع في جامع "الصالح"، اتهم فيه حكومة باسندوة بالفشل.

وقال صالح، الذي يترأس حزب المؤتمر الشعبي العام، إن ما حصل في اليمن "كان مؤامرة" وتوعّد بكشف ما أسماها "حقيقة وزيف الربيع العربي".

وأثارت كلمته تلك ردود فعل سياسية وإعلامية شديدة، حيث ذكرت بعض المواقع الإعلامية أن تلك الكلمة أغضبت أيضاً الرئيس عبد ربه منصور هادى، الذي تسلم رئاسة الجمهورية بانتخابات شعبية وليس عبر مؤامرة كما يقول سلفه الرئيس صالح.

باسندوة الذي تحاشى منذ تسلمه رئاسة الوزراء قبل ٣ أشهر أية عبارات جارحة أو مستفزة للرئيس السابق على عبد الله صالح، اختار التوقيت المناسب للرد على اتهامات صالح له ولحكومته بالفشل، وألقى رئيس الحكومة كلمة في ذكرى «جمعة الكرامة، واتهم صالح وأعوانه بـ«ارتكاب تلك الجريمة الرهيبة».

ودافع باسندوة عن حكومته من تهم الفشل والضعف، قائلاً: "إن الحكومة تعمل كل ما بوسعها لتوفير الخدمات الضرورية"، لافتاً إلى أن الجميع لا يجهلون من يقف وراء الاختلالات الأمنية وقصف محطة الكهرباء والأبراج.

وخاطب باسندوة الرئيس صالح الذي اتهم حكومة الوفاق بالفشل قائلاً لصالح: «عليكم تذكر ما عاناه المواطنون في العهد السابق من انقطاع متواصل للكهرباء وأزمة في المشتقات النفطية، وإخلال في أمن الوطن واستقراره»، مشيراً إلى أن سعر البنزين إنما ارتفع في ظل العهد الراحل وليس في عهد الرئيس المنتخب عبد ربه منصور هادى وحكومة الوفاق الوطني.

كلمة باسندوة هذه فجرت بركان الغضب لدى أعوان ومساعدي الرئيس صالح، وتحول رئيس كتلة المؤتمر إلى مهاجم شرس لرئيس الحكومة، وأخذ يهاجمه بأسلوب شخصي جارح.

وقالت مصادر مقربة من الرئاسة اليمنية، إن غالبية الوزراء المؤيدين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، المتهم بتخريب المرحلة الانتقالية، انسحبوا من جلسة مجلس الوزراء.

وأضافت أن جميع وزراء حزب المؤتمر الشعبي العام انسحبوا من اجتماع للحكومة التي تشكلت مناصفة بين المؤتمر والمعارضة باستثناء وزيري الدفاع والخدمة المدنية.

من جهة أخرى، قال مصدر مقرب من الرئيس عبد ربه منصور هادي، إن انسحاب وزراء المؤتمر الشعبي العام "يندرج ضمن إطار محاولات صالح إفشال حكومة الوفاق الوطني".

ويهدد الرئيس السابق الذي حكم اليمن ٣٣ عاما وما يزال زعيما لحزب المؤتمر الشعبي العام بسحب أنصاره من الحكومة.

وأعلنت المصادر المقربة من الرئاسة في وقت سابق إن هادي، "شكل لجنة من الأحزاب تضم شخصيات سياسية بارزة كلفها السعي إلى مواجهة التحديات التي تعصف بالبلاد خلال المرحلة الحالية".

وتتزامن هذه التطورات مع حملة إعلامية يشنها مقربون من صالح ضد الحكومة الحالية بقيادة محمد باسندوة، ويصفونها بأنها "ضعيفة".. وأفادت مصادر مقربة من الحكومة إن صالح "هدد" باسندوة خلال اتصال هاتفي.

البحرين: فشل الاتصالات بين الحكومة والمعارضة لإطلاق الحوار

□ المنامة /د.ب.أ

كشف مسؤول بحريني رفيع، أنه لا توجد ترتيبات لحوار يجمع الحكومة والمعارضة للخروج من الأزمة التي تعيشها مملكة البحرين منذ ١٤ من فبراير من العام الماضي.ونقلت صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، الثلاثاء، عن نبيل الحمر، المستشار الإعلامي لملك البحرين، القول إن اتصالات جرت في الفترة الماضية مع أطراف من المعارضة بهدف وضع أرضية لحوار شامل للخروج من الأزمة، إلا أنه قال إن ما تطرحه المعارضة لا يخدم ذلك. وتابع الحمر: إن ما تريده المعارضة هو الجلوس مقابل الدولة إلى طاولة الحوار، مضيفاً أن أي حوار قادم سيأخذ في الاعتبار جميع مكونات المجتمع البحريني، وليس المعارضة فقط. واعتبر مستشار الملك أن من يريد الحوار لا يضع شروطاً مسبقة لذلك، وقال إن الشرط الوحيد الذي يمكن قبوله هو أمن وسلامة البلاد، موضحاً أن هناك مؤسسات دستورية يجب أن تكون هي المرجعية الأساسية لدى كل البحرينيين.

وكانت خمس جمعيات سياسية معارضة ضمت الوفاق ووعد والقومي والوحدوي والإخاء قد أصدرت بيانا، يوم أمس، قالت فيه إنها ترحب بالحوار الجاد ذي المغزى الذي ينبغي أن يفضي إلى حل سياسي توافقي شامل ودائم، يحقق العدالة والمساواة، ويحفظ مصالح أبناء البحرين بجميع المكونات، ويخرج البلاد من الأزمة السياسية الدستورية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عام.وشدد الحمر، على أن الحوار هو مبادرة الحكومة لا مبادرة المعارضة، كما تروج له الآن، مؤكداً أن الحل للأزمة البحرينية بكل أبعادها في تطبيق القانون والالتزام به. وحول مطالبة المعارضة بحوار شامل، قال الحمر: إن المعارضة هي التي رفضت مبادرة ولي العهد فكيف تطالب بها كأرضية للحوار المقبل؟! وأبدى الحمر أسفه مما طرحته المعارضة في بيانها، أمس، وقال: "يؤسفنا أن تكون المعارضة، أو من يسمون أنفسهم المعارضة، أن تتبنى هذا البيان الذي لا ينم عن أى مسؤولية وطنية"

الصحافة العالمية

وفاة البابا شنودة وضعت أقباط مصر في مأزق

The Washington Pc

علقت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية على خبر وفاة قداسة البابا شنودة الثالث، والذي قاد الكنيسة المصرية لأربعة عقود من الزمان، مؤكدة أن وفاته قد تزامنت مع تزايد التوترات الطائفية في مصر بين الأقباط والمسلمين في الفترة الأخيرة، وهو ما يعنى أن الاقباط في مصر قد يواجهون مأزقا حقيقيا خلال المرحلة المقبلة.

وأوضحت الصحيفة أن البابا شنودة الثالث الذي توفى في التاسعة والثمانين من العمر قد عانى من السرطان وفشل كبدي، بالإضافة إلى مشكلات أخرى في الكلى منذ عدة سنوات.

وأضافت الصحيفة الأمريكية البارزة أن وفاة البابا قد جاءت في وقت يشعر فيه كافة الأقباط المسيحيين الذين يمثلون حوالي عشرة بالمائة من التعداد السكاني في مصر بحالة من الضعف منذ سقوط نظام الرئيس المصر السابق حسنى مبارك، خاصة بعدما تمكن الإسلاميون من السيطرة على مقاليد الأمور في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وأبرزت الواشنطن بوست ما شهدته الأشهر الماضية من هجمات قد استهدفت المجتمع القبطي في مصر من قبل من وصفتهم بالمتشددين من الجانب السلفي الإسلامي والذي استطاع مؤخرا أن يحصد حوالي ٢٥ بالمئة من المقاعد البرلمانية، بالإضافة إلى المخاوف التي تصاعدت مؤخرا نتيجة اتجاه التيار الإسلامي في مصر إلى فرض أحكام الشريعة الإسلامية.

وأوضحت الصحيفة الزحام الذي شهدته الكاتدرائية المرقسية بالقاهرة في اليومين الماضيين، نتيجة لتوافد كثيف من جانب الأقباط لإلقاء نظرة الوداع على جثمان البابا، مشيرة إلى ما قاله الرئيس الأمريكي باراك أوباما والذي وصف البابا المصرى بالرجل صاحب الإيمان العميق والذي أفنى حياته من أجل الوحدة الوطنية والتصالح.

وأضافت الصحيفة الأمريكية أن البابا شنودة قد قاد أحد أقدم كنائس العالم والتي يرجع تاريخها إلى القديس مرقص الإنجيلي والذي بشر بالمسيحية في مصر في القرن الأول الميلادي.

ووصفت الصحيفة الأمريكية البابا بأنه قائد ذو شخصية كاريزمية، لذا تجد صورته وهو مبتسم تنتشر بشدة في كافة المحال والبيوت القبطية في مصر، إلا أن الأهم من ذلك أن الأقباط قد اعتبروه حاميا لمجتمع الأقباط المسيحيين في البلاد خاصة في ظل ما يعتبره الكثيرون من الأقباط تمييزا يمارس ضدهم من قبل السلطات الحاكمة في مصر.وأضافت الصحيفة أن تحركات البابا شنودة كانت تتم بهدف احتواء غضب الأقباط المسيحيين، الا أن أهم المآخذ التي قد أخذها عليه البعض هي الدعم الذي قدمه إلى الرئيس السابق حسنى مبارك حتى في أثناء الثورة المصرية.

أضافت الواشنطن بوست أن البطريرك القبطي كان دائما يتفادى المجاهرة بمطالب الأقباط علنا حتى لا يستفز مشاعر المتشددين من المسلمين.

وأضافت الواشنطن بوست أنه رغم الشعبية التي تمتع بها قداسة البابا في مصر بين الأقباط، إلا أن العديد من المفكرين الليبراليين الأقباط قد انتقدوا بعض مواقفه الأخيرة، خاصة وأنه لم يتمكن من احتواء العنف الذي مورس بشده تجاه الأقباط المسيحيين من قبل المتشددين، وكذلك التمييز الذي مورس ضدهم من قبل الحكومة.